تعقيب لاحق

السلام الأمريكي

فجأة أصبح الجميع يتحدثون عن أمريكا بوصفها قوة إمبريالية[39]. لقد كان السلام الروماني إمبراطورية وكان السلام البريطاني يستند إلى إمبراطورية. ومن الطبيعي الافتراض بأن السلام الأمريكي هو كذلك أيضاً. إن الفكرة القائلة بأن الإمبراطورية تجلب السلام يكمن وراءها تاريخ طويل. كانت الإمبراطوريات من أمثال إمبراطورية روما والصين والعثمانيين بديلاً منظماً وسلمياً عن الفوضى التي عمت خارج حدودها. وقد كانت سلمية أيضاً مقارنة بالدول الأمم في النظام الأوربي ولكن هذا لا يعني أن السلام الأمريكي إمبريالي.

ورغم ذلك، فإن السلام الأمريكي هو أفضل طريقة لوصف النظام العالمي. وأياً كانت مسألة السياسة الخارجية التي تجري مناقشتها، سيتم طرح السؤال التالي عاجلاً أم آجلاً. ما هو موقف حكومة الولايات المتحدة إزاء ذلك؟ وأياً كانت السياسة المقترحة، إذا كانت الحكومة الأمريكية تقف ضدها، فسوف يعاد النظر في هذه السياسة أو يتم نبذها.

وعلى نقيض ذلك، فإن أولئك الذين بوسعهم حمل الحكومة الأمريكية على أن تقف إلى جانبهم، فإنهم يشعرون بذلك الارتياح الذي سجله تشرشل في سنة 1941 حين دخلت الولايات المتحدة الحرب حيث قال: "وهكذا فقد كسبنا الحرب في النهاية". وعندما تحث الحكومة النرويجية على إجراء مفاوضات سلمية في سري لانكا، وعندما تبحث الحكومة الفرنسية عن حل في ساحل العاج، وحين يفكر الاتحاد الأوربي في إجراء تغيير في البلقان، أو مولدوفا - فإن كلاً منهم يحرص على أن تكون الحكومة الأمريكية على علم بما يجري، وسوف يسعى جميعهم للحصول على دعمها. عندما حققت بريطانيا انفراجاً رئيسياً في علاقاتها مع ليبيا، فإنها لجأت إلى الولايات المتحدة للحصول على مساعدتها في تنفيذ قرار التخلي عن برامج أسلحة الدمار الشامل. وحين تحدث أزمة في مضيق تايوان، فإن الأسطول الأمريكي هو الذي يصل، وحين يحدث توتر في كشمير، فإن السفير الأمريكي أو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية هو الذي يصل.

كان السلام الروماني والسلام البريطاني محدودين، فقد كانت الإمبراطورية الرومانية تغطي جزءاً كبيراً من العالم

المعروف ولكن ليس كله وكانت مهمة الفيالق حماية حدودها. وكان السلام البريطاني أكثر من أي شيء آخر يتعلق بحرية البحار التي حققتها البحرية الملكية. لم تبذل بريطانيا جهداً لمنع تلك الدول التي تقع خارج إمبراطوريتها من محاربة إحداها الأخرى ولم تكن إمبراطوريتها تشكل سوى ثلث الكرة الأرضية. أما في عالم العولمة حيث تنعدم الحدود، لم يعد ينظر إلى حروب الشعوب الأخرى دون مبالاة. وبالتالي يتعين أن يكون السلام الأمريكي عالمياً مما يجعل فكرة الإمبراطورية الأمريكية مثيرة للرعب ومستحيلة على السواء.

جميع الإمبراطوريات تدعمها قوة عسكرية؛ وبالنسبة لبعضها، كان الأمن العسكري القوة الدافعة في توسعها. ولكن لم تكن لدى بريطانيا وروما والسلطات الصينية والعثمانية قواعد عسكرية فحسب بل حكمت إمبراطوريتها عبر حكام إقليميين أو استعماريين. وليست هناك إشارات تدل على أن الولايات المتحدة تسعى لترتيبات من هذا القبيل[40]، بل العكس هو الصحيح: إن القلق الكبير الذي ينتاب الإدارة الأمريكية هو تسليم العراق من بول بريمر الثالث (Paul Bremer) الذي يتمتع بسلطات قنصلية دون حمل اللقب إلى سلطة عراقية. وتلك هي السياسة الصحيحة: إذ إننا نعيش في

عصر ما بعد الإمبريالية، عصر أعلنه وودرو ولسون (Woodrow Wilson) وأرسى أساساته فرانكلن روزفلت (Franklin Roosevelt). وكانت النتيجة العملية لهذا هي أنه حتى السلطات الإمبريالية المؤقتة تستنفذ شرعيتها بشكل سريع جداً. هكذا كان الحال في كوسوفو (وإن كان بقدر أقل في البوسنة)، وكذلك في العراق[41]. عندما تستنفذ الشرعية، تواجه قوة الاحتلال معضلة: هل تستخدم القوة ضد الخصوم وتنفّر السكان أم ينبغي ألا تفعل شيئاً وتشجع السكان على التفكير بأنه يمكنهم تحدي الاحتلال؟ الحل الوحيد لهذه المعضلة هو إقامة سلطة شرعية غير إمبريالية والقيام بذلك قبل فوات الأوان.

بدلاً من نظام حكم إمبريالي من خلال إدارة واحدة، كما كان الحال في روما، أو من خلال إدارات استعمارية منفصلة، كما كان الحال في بريطانيا، فقد أقامت أمريكا شبكة واسعة من التحالفات والاتفاقيات والقواعد العسكرية. وتشمل هذه أكثر من 700 منشأة عسكرية منتشرة في أرجاء 130 بلداً - ما بين ستين وسبعين منها قواعد بالمعنى الاعتيادي للكلمة. ويتم إغلاق بعض القواعد من حين لآخر مثلما حدث في خليج سوبك (Subic Bay) في الفلبين، ولكن في أغلب

الأحيان يجري تخفيض أعداد القوات ويتم الاحتفاظ بالقاعدة، تحسبا للمستقبل. خلاف لما كان يتوقع المرء[42]، فإن نهاية الحرب الباردة لم تسفر عن تقليص عدد القواعد. بل يبدو أنها أدت إلى زيادة في أعدادها ومواقعها: على سبيل المثال أوزبكستان ورومانيا، ناهيك على البوسنة وكوسوفو ومقدوينا وأفغانستان. كانت إحدى المزايا المتوخاة لعراق ديمقراطي هي احتمال قبوله لقواعد أمريكية. ليست القوة العسكرية الأمريكية من الناحية التاريخية قوة لا مثيل لها فحسب، بل إنها تدير أيضاً شبكة عسكرية عالمية النطاق، أوسع وأقوى من أي شيء سابق.

في الحقيقة، بالنسبة لبلد مكرس للحكم المدني، تقدم السياسة الخارجية الأمريكية للعالم وجهاً عسكرياً على نحو يبعث على الدهشة. كانت لعدد لافت للنظر من الرؤساء خلفية عسكرية: كان بعضهم من أمثال غرانت أو أيزنهاور ضباطاً محترفين؛ وكان لدى آخرين مثل تيودور روزفلت سجلات حرب بارزة؛ وكان بعض الجنرالات البارزين مثل دوغلاس مكارثر أو في وقت أقرب عهداً ويسلي كلارك (لمدة وجيزة) يتنافسون للترشيح للمكتب البيضوي في البيت الأبيض. ما من بلد غربي آخر كان له جنرالات عسكريون

سابقون مشهورون شغلوا منصب وزراء خارجية وليس هناك أي بلد آخر يعطي مساعدات عسكرية تعادل حجم ما تعطيه الولايات المتحدة ـ تعادل ببعض المقاييس حوالي ثلث المساعدات التنموية الاعتيادية. إن القادة العامين العسكريين الأمريكيين، وهم ما أسماهم وليام بفاف "الحرس البريتوري"[43]، يمارسون السلطة ولديهم إمكانية وصول إلى موارد تتجاوز إلى حد كبير ما لدى أي سفير.

ومما يثير الفضول، أن هذا التشديد على النواحي العسكرية للسياسة يعزز الجدل ضد اعتبار الولايات المتحدة قوة إمبريالية.. لا يمكن إقامة الإمبراطوريات استنادا إلى القوة العسكرية فحسب. لنأخذ العراق مثلاً: في أعقاب نهاية العمليات القتالية الرئيسية، بقي هناك ما يقرب من 150 ألف من قوات التحالف، نصفهم تقريباً سوف ينخطرون في مهام لا علاقة لها بالخطوط الأمامية ـ إن نقل جيش أشبه بنقل مدينة صغيرة؛ ويتعين أن يهتم القادة بإيصال الرسائل والتخلص من مياه المجاري فضلاً عن هجمات تشنها قوات العدو. (حسبما قال نورمان شوارتزكوف، قائد القوات في حرب الخليج الأولى: (يفكر الهواة في الأمور الاستراتيجية بينما يفكر المحترفون في الأمور اللوجستية). ومن بين البقية، ربما يؤدي

النصف تقريباً مهام دفاعية "لحماية القوات". وبهذا يبقى حوالي 40 ألف رجل وامرأة لإعادة النظام إلى بلد تعداده 26 مليون نسمة يتكلمون لغة مختلفة عن لغتهم ولا يفهمون سياستهم الفوضوية. إن الإمبراطوريات تحتاج إلى أكثر من جيوش.

السلام الأمريكي سلام عسكري أكثر من كونه سلاماً إمبريالياً. سلام تحالفات وقواعد بدلاً من وكلاء قناصل وحكام. ورغم ذلك، لم يحدث قط أن بدا العالم أشد حاجة إلى إمبراطورية مما هو عليه الآن. فقد كانت للولايات المتحدة استراتيجية عالمية منذ الهجوم على بيرل هاربر ولكنها كانت استراتيجية توازن قوى تهدف إلى إدارة السياسة الخارجية للحلفاء والخصوم. ومع ذلك فالآن، عندما لا يكون تهديد الإرهاب مصدره الدول وإنما المجتمعات، فإن ما يلزم هو سياسة لصياغة السياسات الداخلية وحكم البلدان. ولغاية العقد المنصرم أو نحوه، كانت الدول الفاشلة أو الآيلة للفشل تمثل مشكلة لجاراتها المباشرة ولكن ليس لأمريكا، الآمنة وراء محيطها. ولكن في عالم يمكن فيه للتهديد أن يصل إلى جميع أركان الكرة الأرضية، غالباً ما يكون خط الدفاع الأول مصدره من الخارج[44]، أو بلغة إدارة بوش، فإن ما يلزم هو "استراتيجية أمامية للحرية".

وهكذا، أصبح انتشار الديمقراطية والدولة الليبرالية إحدى حتميات السياسة الخارجية. من المشكوك فيه ما إذا كان هذا سوف يحل مشكلاتنا، ولكنه أفضل رد يمكن للمرء أن يفكر فيه في الوقت الحاضر. وهو على الأقل ينسجم مع القيم والمصالح الأوربية والأمريكية على السواء[45]. إن إحدى سبل تخفيف حدة العنف هي التأكد من أن لدى الناس طريقة سلمية لمواجهة التظلمات عبر عملية سياسية منصفة ومكشوفة.

المشكلة هي أن هذه سياسة إمبريالية في عصر غير إمبريالي. وفقاً للرئيس ترومان، كانت طريقة إنقاذ العالم من الحكم الاستبدادي تتمثل في تبنيه لـ "لنظام الأمريكي" ـ لا يمكن للنظام الأمريكي أن يكتب له البقاء إلا بأن يصبح "نظاماً عالمياً"[46]. وكان هذا بالفعل ما بدت عليه الأمور لدى انتهاء الحرب الباردة. فقد أظهر النظام الغربي للديمقراطية والأسواق الحرة تفوقه وسوف يسيطر على العالم في الوقت المناسب. ولكن لم تكن ثمة حاجة للتعجيل في هذه العملية إذ بات انتصار الغرب ونظامه مضموناً الآن[47]. ولكن كل هذا قد تغير في 11 أيلول/ سبتمبر 2001. لا نستطيع الانتظار كي يبلغ التاريخ مداه. لقد أصبح نشر الديمقراطية الآن أمراً محتماً. غير أن السؤال هو كيف السبيل إلى ذلك؟

إن أحد الأجوبة هو استخدام القوة العسكرية. إذا كنت ترغب في الإطاحة بنظام حكم وإحلال شيء أفضل مكانه، عندئذ ستكون القوة ضرورية، إذ إن الطغاة والملوك والدكتاتوريين هم عادة غير مستعدين للاستقالة؛ فالدكتاتوريون تحميهم القوة وجيوشهم ورجال شرطتهم. وفي حال فقدهم للسلطة، فإنهم يجازفون بفقدان أرواحهم. إن سياسة تغيير نظام الحكم هي بالتالي سياسة ثورة؛ والثورات بطبيعتها عنيفة. من المنطقي التفكير في القوة العسكرية بأنها أداة.

على أنه بعد سقوط الطاغية، تبدأ المشكلات. إن حكم بلدان شعوب أخرى صعب بما فيه الكفاية؛ لكن إصلاح أنظمتها السياسة أصعب. تستطيع قوة احتلال تسليم دستور معد على نحو جيد. ولكن خلف كل ديمقراطية تعمل بطريقة ناجحة، تكمن ليس فقط دساتير ومؤسسات وإنما سلسلة من القواعد غير المدونة بأن الجيش لن يستولي على السلطة، وبأن المحاكمة محايدة سياسياً، وبأن الخاسرين في الانتخابات لن يحاولوا العصيان والتمرد، وبأنه سيتم صون مستويات معينة من العدالة الاجتماعية، وبأنه سوف تتم المحافظة على قدر من التوازن بين الجماعات المختلفة، وأن الذين في السلطة

سوف يحكمون (إلى حد ما) لما فيه خير البلد وأنهم سوف يحافظون على الثراء الشخصي ضمن حدود. وسوف يتفاوت الخليط المعين من مجالات التفاهم وفقاً للمجتمع وتاريخه، رغم أن القواعد بشأن استخدام القوة المسلحة أساسية لأي مجتمع ديمقراطي.

تتمثل الصعوبة في عدم إمكانية تصدير أو فرض أو تلقين هذه الأنواع من مجالات التفاهم، حتى من قبل أشد الأصدقاء الأجانب حباً للخير. أنها من صميم المجتمع نفسه؛ ويمكن أن تكون حقاً عنصراً مكوناً من عناصر المجتمع. إن تأمين المساومة التي تسبق الديمقراطية والتي تجعل الدستور يعمل بنجاح يمكن أن يكون مسألة تجربة وخطأ على مر التاريخ؛ أو يمكن أن يكون مسألة زعامة سياسية من مجموعة ما مرموقة من رجال الدولة. وبالنسبة لمعظم البلدان، لعله لا بد من توفر المسألتين.

من الطبيعي أن تفترض أمريكا، وهي التي وُلدت ديمقراطية ولا تعرف سوى القليل من معاناة الانتقال، أن الديمقراطية سهلة وطبيعية، ولكن هذا هو أبعد ما يكون عن الحقيقة. ورغم أن الجميع قد يخبرونك بأنهم يريدون نظاماً ديمقراطياً، فإن ما يقصدونه عادة هو أنهم يريدون نظاماً

يسيرون فيه على هواهم، والاختبار الأهم هو ما إذا كان بإمكانهم العيش مع شخص آخر في السلطة، وما إذا كان أولئك الذين يفوزون بالسلطة سوف يتصرفون بتحفظ ويثقون بغيرهم بما فيه الكفاية لتسليم السلطة إليهم ذات يوم. تحتاج هذه المساومة الديمقراطية الأساسية إلى أكثر بكثير من بعض التواقيع على قصاصة ورق.

إن القواعد غير المدونة، ما أن يتم قبولها، حتى لا يعود بالإمكان تمزيقها. وكما يقال في هايتي، حيث سكانها هم أدرى من غيرهم "الدساتير مصنوعة من ورق بينما الحراب مصنوعة من فولاذ". ولكن القواعد غير المدونة مصنوعة من شيء أقوى من الورق، وربما حتى أقوى من الفولاذ. وهي في النهاية مصنوعة من الثقة المتبادلة. وطالما أن هذه الثقة لا يساء استخدامها، فإن القواعد قادرة على النجاة من الكثير من العواصف. تتعلق أهم القواعد غير المدونة على وجه التحديد بإساءة استخدام الثقة. إن الثقة لازمة بشأن كل من الركنين الأساسيين للدستور - كيفية توزيع السلطة وكيفية تقييدها - وبشأن عمل فرادى عناصر الدولة. تحتاج الديمقراطية الناجحة إلى موظفين مدنيين بعيدين عن مجرد التفكير في أخذ الرشاوى؛ وضباط عسكريين لا يفكرون قط في الاستيلاء

على السلطة؛ وقضاة لا تراودهم فكرة الإذعان للضغط الحكومي؛ وسياسيين لا يفكرون في ممارسة ضغط كهذا؛ أو إنها تحتاج على الأقل إلى ما يكفي من هذه العناصر التي يمكن للنظام ككل أن يغذيها وأن ينمي الثقة بين أولئك الذين يحكمهم. وتلك أمور معقدة صعبة التحقيق.

وعلى نقيض ذلك، يمكن لجيش أجنبي أن يفرض نظاماً سلطوياً بطريقة أسهل نسبياً، فالجيوش الأجنبية وأنظمة الحكم الطاغية تفرض الطاعة والانقياد عبر التهديد باستخدام العنف. إن الخوف هو المبدأ الحاكم للطغيان، ويمكن للخوف، بشرط ممارسته بطريقة لا تعرف الرحمة بما فيه الكفاية، أن يفرز نظاماً مستقراً ومدعوماً ذاتياً يكون عبارة عن سلسلة هرمية من الخوف المستند في نهاية المطاف على الخوف من الطاغية نفسه - وبالتالي فإن موته، يؤدي بالنظام إلى الفوضى والإنكار. الخوف هو في النهاية خوف من العنف الجسدي (وهذا هو السبب الذي يجعل التعذيب سمة بارزة من سمات أنظمة كهذه). وبعبارة أخرى، فإن القوة القاسية، أي القوة العسكرية؛ هي التي تديم الطغيان بصورة أساسية، بينما تدّعم الديمقراطية بالقوة اللينة وبالشرعية.

إن هـذا يجعـل تصـدير الديمقراطيـة بواسـطة التـدخل العسـكري أمـراً صـعباً بشـكل مميـز. قـد تلـزم القـوة لإزاحـة طاغية، وبعد إزاحته يمكن لجيش أجنبي توفير فسحة تنفس تتم أثناءها المساومات السياسية الأساسية. ولكن كيفية صنع هذه المساومات وما إذا بالإمكان صنعها يعتمد على سكان البلد أنفسهم. لا تستطيع قوات أجنبية توليد ثقة محلية التي هـي المكـون الأساسـي للديمقراطيـة. وفي غضـون ذلـك، فـإن الاحـتلال العسـكري، الـذي ربمـا ينطـوي علـى قـوة مرئيـة واعتقـالات تعسـفية وحكومـة غير عرضـة للمحاسـبة مـن قبـل الشـعب، يلقـن الـدروس الخاطئـة؛ وكلمـا طـال أمـد الاحـتلال تـزداد المخـاطر الـتي تعززهـا تلـك الـدروس. إن أخـلاق الطاعـة العسـكرية، والتسلسـل الهرمـي واسـتخدام القـوة تتعـارض تعارضاً جوهرياً مع المُثل الديمقراطية.

ورغم ذلك، فقد انتشرت الديمقراطية في أجزاء عديدة من العالم تحت مظلة السلام الأمريكي الخيّرة. في أوربة، وضع وجـود القـوات الأمريكيـة وإنشـاء الجماعـات الأوربيـة الإطـار لمجموعة ديمقراطيات ازدادت قوةً واتساعاً على مرّ السنين. ولم يكن لهذا أثر يذكر على أية سياسة فاعلة لنشر الديمقراطية. لم تجـد الولايـات المتحـدة صـعوبة في العمـل مـع أسـبانيا تحـت

حكم فرانكو، والبرتغال تحت حكم سالازار، واليونان تحت حكم الضباط، أو تركيا أثناء النوبات العرضية للحكم العسكري. ومع ذلك، كان الالتزام الأمريكي بالأمن الأوربي عاملاً رئيسياً في نشر الديمقراطية. ليس من شأن التهديدات الأجنبية وجو يتسم بالأزمة إلا أن يقويا يد العسكريين والمتطرفين. فالمساومات الدقيقة للديمقراطية تتم على نحو أسهل ما يكون في بيئة آمنة خالية من التهديدات.

في الشرق الأقصى، الجزء الآخر من العالم حيث كان السلام الأمريكي الأشد وضوحاً، حدث أيضاً تقدم بطيء نحو الديمقراطية ضمن إطار ما وفرته أمريكا من أمن وعلى خلفية النجاح الاقتصادي والديمقراطي الياباني. وقد أحرزت كورية وتايلند وتايوان وسنغافورة وماليزية والفلبين جميعها تقدماً ملحوظاً؛ بينما تسير أندونيسية في هذا الاتجاه. وفي معظم الحالات، لم يكن هذا نتيجة ضغط مارسته الولايات المتحدة أو أي بلد آخر وإنما كان نتيجة عمليات محلية معقدة. ومع ذلك، فإن ما ساعد على ذلك هو الرؤية المتزايدة للديمقراطية بوصفها الحالة الطبيعية . وبالتالي حاجة بلدان مثل كورية الشمالية بأن تصف نفسها بأنها جمهوريات ديمقراطية. وفوق كل هذا، فقد مكن وجود البحرية

الأمريكية بلدان المنطقة من تسيير أمورها دن أن يساورها قلق بالغ من تهديدات خارجية ودون إعطاء جيوشها قوة لأكثر مما ينبغي أو دون أن تضطر للعثور على رجال أقوياء وطنيين للتعامل مع أزمات دولية. لقد وفر الوجود الأمريكي للبلدان الآسيوية الزمان والمكان والرخاء، ومكنها من العثور على طريقتها الخاصة بها وصولاً إلى أنظمة ديمقراطية واستقرار متناميين.

في أوربة الوسطى، لم يكن وصول الجيوش بل كان تراجعها هو الذي جلب الديمقراطية. كانت الثورات الديمقراطية في سنة 1989 واحدة من أعجب الأحداث في التاريخ الحديث. كروميل، وروبسبيير، ونابليون ولينين وستالين، وآية الله الخميني أو شخصيات مماثلة هم نتاج الثورات الطبيعية، والثورات تجلب التهديد الخارجي والفوضى الداخلية: وكلاهما يحل باكتشاف الرجل القوي الذي يتمتع بسلطة غير مقيدة. إن عدم حدوث هذا في أوربة الوسطى مرده إلى حد كبير إلى زعامة رجال مثل فاكلاف هافل، وإلى حركات مقاومة تستند إلى مبادئ ديمقراطية وإلى تذكّر الناس كافة للاخفاقات الديمقراطية في ثلاثينيات القرن العشرين. وقد مكن أيضاً وجود حلف شمال الأطلسي (الناتو)

(أي الجناح الأوربي للسلام الأمريكي) ووجود الاتحاد الأوربي هذه الحركات من أن تنجح. فقد وفر الناتو الأمن بينما وفر الاتحاد الأوربي موئلاً لتحول الدول إلى الديمقراطية كما وفر حوافز ومساعدة عملية على السواء في إقامة أنظمة حكم هي بديل عملي للفوضى التي تحدث بعد الثورات. قد يقول المرء إن الناتو حلت محل نابليون وأن الاتحاد الأوربي حل محل روبسبيير. لقد أحدث وجود مجموعة من الديمقراطيات مناخاً مختلفاً جداً وبالتالي نتائج مختلفة عن نتائج ثلاثينات القرن العشرين حين وجدت بلدان أوربة الوسطى نفسها محصورة بين الخيارين الشيوعي والفاشي.

هل تجلب الديمقراطية السلام؟ ربما. ولا يقل عن ذلك أهمية التفكير بأن السلام قد يجلب الديمقراطية. أن ما قدمته أمريكا من مساهمة كبرى للديمقراطية في أوربة وآسيا لا يكمن في سياساتها في ألمانيا ويابان ما بعد الحرب. كانت هذه السياسات عموماً سياسات جيدة[48]، رغم أن العامل الأكبر في النجاح الديمقراطي الذي حققته البلدان ربما كان التجربة السابقة للديمقراطية في كلا البلدين والنتائج الكارثية لما عانياه من فترات حكم استبدادي. كانت المساهمة الكبيرة التي قدمتها الولايات المتحدة هي

توفير بيئة آمنة يمكن أن تنمو فيها قيم غير عسكرية وفضائل الديمقراطية. إن الفكرة القائلة بأن بإمكاننا إعادة هندسة المجتمعات السياسية لبلدان أجنبية تحتوي على عنصر كبير من التفاخر المتغطرس. ثمة طرق قد يستطيع بها الغرباء تقديم مساعدة ولكن القفز من نظام إلى آخر مسألة مختلفة. إن الإصرار على أنه ينبغي أن يحكم الجميع أنفسهم، ومن ثم الإصرار على أنه ينبغي لهم فعل ذلك تماماً كما نقول لهم، ينطوي على عدد من التحريفات. لا يمكن معرفة كيف ومتى يمكن أن يصبح بلد ما ديمقراطياً. في أسبانيا، بدأت العملية مع وفاة فرانكو؛ في اليونان، بدأت العملية نتيجة إخفاق الضباط بسبب تعاليهم في مساعاهم والمجازفة بحرب مع تركيا؛ في تركيا نفسها، كان التحول عملية أقل إثارة وارتبط بالرغبة القائمة منذ أمد طويل في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي؛ في أندونيسية، جاءت الديمقراطية من خلال أزمة مالية. كانت الهند، خلافاً لجميع القوانين الظاهرية للعلوم السياسية، ديمقراطية منذ بداية حياتها بعد الحقبة الاستعمارية؛ أما الباكستان، فعلى الرغم من تاريخ مماثل للهند، فإنها لم تحقق النوع نفسه من الاستقرار[49]. حصلت في بعض البلدان ثورات وحروب أهلية، وفي بلدان أخرى، مهد

ملوك مستنيرون الطريق أمام انتقال أسهل. في أمريكا الجنوبية، لقد شوهت هزيمة الجنرالات في حرب الفوكلاند سمعة العسكر وأطلقت تأثيراً ديمقراطياً أشبه بنظرية الدومينو عبر القارة. وفي أمريكا اللاتينية أيضاً، فإن انخفاض الشعور بالتهديد لعب دوراً؛ وحين تضاءلت قوة الشيوعية، تضاءل عذر الدكتاتوريين في اغتصاب الحقوق الديمقراطورية تحت اسم الدفاع عن الحرية. وتمثل جنوب إفريقية حالة هامة أخرى حيث مكنت زيادة الأمن نتيجة سلام ما بعد الحرب الباردة الديمقراطية من البروز إذ إن فكرة الكفاح ضد الشيوعية كانت جزءاً من الشرعية (الزائفة) للفصل العنصري.

المشكلة اليوم هي أن السلام الأمريكي لم يكن مشروعاً عالمياً، وفي عالم اليوم فإن لكل من التهديدات والأمن طابعا عالميا. فحيث ساد السلام الأمريكي - في أوربة ومعظم أجزاء آسيا - كذلك سادت الديمقراطية على المدى الطويل. في أمريكا اللاتينية، كان للإسهام المباشر للإدارات الأمريكية المتعاقبة آثارا متباينة في أحسن الأحوال، إذ إن شكلاً ضعيفاً من السلام الأمريكي أفرز شكلاً ضعيفاً من الديمقراطية. ولكن في الشرق الأوسط لم يكن

هناك سلام أمريكي ولا ديمقراطية. فقد أجهدت الولايات المتحدة نفسها أحياناً من أجل وضع حد للحروب، وبصفة خاصة حرب يوم الغفران "حرب الأيام الستة". ولكن في مناسبات أخرى ـ مثلما حدث أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية ـ فإنها لم تكترث كثيرا لاستمرارها. يأتي انخراطها في المنطقة بسبب مماهاة قوية مع إسرائيل ومصلحة قوية في تدفقات المواد الهيدروكربونية (النفط). وما من شيء من هذا يعادل نفس نوع الالتزام بالأمن للمنطقة الذي ميز علاقات أمريكا إبان الحرب الباردة في أوربة والمحيط الهادي (لربما من المؤسف أن منظمة الحلف المركزي لم تنجح). في إفريقية أيضاً، كانت أمريكا غائبة إلى حد كبير: غير مهتمة أو غير مستعدة أو غير قادرة على منع الحروب الكبيرة والصغيرة في المنطقة. وباستثناء جنوب إفريقية وبوتسوانا، فإن الديمقراطية متزعزعة إلى حد كبير بل إن حكم القانون أكثر زعزعة. فقد كان انعدام الأمن عاملاً هاماً في فشل التطور السياسي والاقتصادي على السواء.

لا يترتب على ذلك تلقائياً أنه حيثما يوجد انخراط أمريكي تكون الديمقراطية هي النتيجة الحتمية. فقد تعايشت الولايات المتحدة لسنوات طويلة في كل من أوربة

والمحيط الهادي من دون صعوبة مع بعض الحكومات الأقل ديمقراطية بشكل كبير. ولكن في هاتين المنطقتين، فقد جلبت الولايات المتحدة السلام هي ونظامها التحالفي. لقد جلب السلام الاستقرار والرخاء؛ وهذان بدورهما أفضيا إلى ضغوط من أجل إحداث تغيير ديمقراطي وكذلك إلى بيئة تقدمية متفائلة أصبح فيها مثل هذا التغيير ممكناً. إن أفضل استخدام للقوة المسلحة هو توفير الأمن، وتوفير مجال يتيح للشعب فرصة إعادة اختراع بلده دون تهديدات داخلية وخارجية. أن ما يهم هو "السلام" وليس "الأمريكي".

وحيث كان التدخل الأمريكي على شكل حملات عسكرية تلاها انسحاب - مثلما كان عليه الحال أحياناً في أمريكا اللاتينية - لم يخلف ذلك التدخل وراءه سوى القليل. ولم تكن النتائج دائمة ولا ديمقراطية. (إن حالة بورتوريكو فقط، حيث بقيت وضمت الجزيرة إلى الإمبراطورية الأمريكية بصفة دائمة، توضح ما كان يحتمل أن يكون ممكناً). وعلى نقيض ذلك، في أوربة وفي آسيا بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة وجوداً ثابتاً وملتزماً. فقد جلبت الأمن، ولكنها إجمالاً لم تفرض أنظمة حكم معينة. وكان شارعاً ذا اتجاهين: فقد أصغت الولايات المتحدة

أيضاً لحلفائها وأخذت وجهات نظرهم في الاعتبار. في أمريكا اللاتينية اليوم، تعمل رابطة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية من أجل الاستقرار والديمقراطية أكثر مما فعله التدخل العسكري في أي وقت.

إن المشكلة بخصوص الشرق الأوسط وإفريقية لم تكن مسألة إفراط في التدخل الأمريكي بل كان الإقلال المفرط من التدخل. فقد كان الوجود الأمريكي من نوع مختلف عما كان في أوربة أو المحيط الهادي. ورغم ذلك، ليس من السهل تصور تطبيق السلام الأمريكي الذي نجح تماماً في أوربة وآسيا على إفريقية أو الشرق الأوسط بطريقة آلية. ليس هناك تهديد سوفيتي لإحداث تطابق مصالح أو استعداد لدى كلا الجانبين بتقديم التزامات طويلة الأمد. ومع ذلك، إذا استنتجنا أن الحكم الجيد والديمقراطية يشكلان مصالح جيدة للغرب - وكذلك للناس الذين يعيشون في هاتين المنطقتين - عندئذ يلزم فعل المزيد. من الصعب على الدخلاء جلب الديمقراطية التي لا يمكن إلا أن تكون نتاجاً محلياً. ولكنهم يستطيعون جلب الأمن، ابدأ بالسلام وساعد في تحقيق الرخاء - مثلما فعلت الولايات المتحدة في كل من أوربة وآسيا، عندئذ تكون ثمة فرصة بأن تنمو الديمقراطية

وحكم القانون مع الزمن. في الشرق الأوسط، يعني ذلك وضع مسألة إسرائيل وفلسطين في صميم السياسة.

ولكن حجم المهمة أصبح الآن أضخم مما ينبغي حتى بالنسبة لأمريكا، إذ إن بلداً واحداً، حتى حين يكون بقوة وفاعلية الولايات المتحدة نفسها، لا يستطيع السهر على العالم بكامله. إن حجم الولايات المتحدة على نطاق عالمي هو في النصف العلوي. يمكن أن تنفق أمريكا على الدفاع بما يعادل ما تنفقه البلدان العشرون التالية؛ ولكن ذلك يعني أن لدى البلدان العشرين التالية أيضاً شيئاً ما لتساهم به فيما إذا أمكن تعبئتها وتنظيمها. ثم إن لدى بلدان كالهند التي لا تحتل مركزاً عالياً استثنائياً في مجال الإنفاق على الدفاع، أيضاً قوات عالية النوعية وقيمة معنوية ويمكن أن يساعد ضمها في كسب الثقة. ومن أجل الإبقاء على التزام طويل الأمد في مناطق صعبة مثل إفريقية والشرق الأوسط، سوف يحتاج الأمر إلى أوسع ائتلاف ممكن: ائتلاف عالمي من أجل الأمن والديمقراطية.

لا يمكن فرض الأمن بأكثر مما يمكن فرض الديمقراطية وسيظل أعظم وأصعب جزء من الجهد محلياً على الدوام. إن عبرة أوربة هي نجاح التنظيم الإقليمي - حلف شمال

الأطلسي والاتحاد الأوربي - كوسيلة لتوفير الأمن والرخاء. ويحتاج إحراز أي تقدم في إفريقية إلى أن يستند إلى شراكة مع الاتحاد الإفريقي، وفي الشرق الأوسط إلى شراكة مع الجامعة العربية. ويظل السلام الأمريكي نقطة الانطلاق ولكن يلزم شيء أوسع وأشمل للتعامل مع الجيل التالي من المشكلات.

على مدى نصف القرن الماضي، تعامل السلام الأمريكي مع أخطر أجزاء العالم. وقد أدى نجاحه في إقامة بيئة سلمية إلى عالم العولمة، عالم يمكن أن تأتي التهديدات فيه من جميع الأرجاء، عالم أكبر من أن يسعه السلام الأمريكي. تتطلب الاستراتيجية الكبرى الآن استراتيجية عالمية للتنمية والأمن: سلاما عالميا يتخذ شكل مساومة بين القارات تماماً مثلما كانت الهياكل الأمنية العالمية القديمة بين البلدان. ولن يحدث هذا بين عشية وضحاها - وما من شك في أن الكثير من البلاغة الفارغة سوف تنسكب على الطريق. ولكن الوقت قد حان للبدء في إرساء الأساسات.

الحواشي

1 - أسفت مراراً على خيار عبارة " ما بعد الحداثة" إذ تحمل في طياتها كثيراً من الأمتعة المعقدة ما لا أكاد أفهمه. وهي، رغم ذلك، تلمح إلى حداثة وتعقيد الظاهرة التي أريد أن أصفها وبشكل خاص إلى حقيقة أنه بالنسبة لدولة ما بعد الحداثة كما هو الحال بالنسبة للفرد فإن الهوية هي مسألة خيار - هي في النهاية، أهم سمة من سمات دولة وسلام ما بعد الحداثة.

2 - كانت هذه قضية شعبية في ألمانيا، ولكنها أصبحت كذلك في فرنسا وظلت كذلك لمدة سبع وأربعين سنة.

3 - لقد أوضح بسمارك هذا بطريقة رائعة في ملاحظته الشهيرة " هنا تقع روسيا وهنا تقع فرنسا، ونحن نقع في الوسط. هذه هي خارطتي لإفريقية". مقتبسة في أ. ج. ب. تايلور *الكفاح من أجل التفوق في أوربة: 1848 ـ 1918* (مطبعة كلارندوز، أوكسفورد، 1954)، ص 294.

4 - سكاراموش *Scaramouche* (1952، إخراج جورج سيدني George Sidney).

5 - للإطلاع على وصف عام ممتاز لدولة ما قبل الحداثة، انظر خطاب يوليسي (Ulysses) في مسرحية شكسبير *Troilus and Cressida*(1601 ـ 2):

"القوة ينبغي أن تكون الحق، أو بدلاً عن ذلك، الحق والخطأ.

يكمن العدل بين جنباتها التي لا تنتهي -

ينبغي أن يفقدا أسميهما وكذلك العدل أيضاً.

عندئذ يدرج كل شيء نفسه في القوة،

والقوة في الإرادة، والإرادة إلى شهية،

شهية، ذئب عالمي،

تؤيدهما الإرادة والقوة معاً،

يجب أن يتحولا بحكم الظروف إلى فريسة عالمية

وأخيراً تفترس ذاتها".

(الفصل الأول، المشهد الثالث 116 ـ 124).

6 - لست الوحيد في اختيار هذا المصطلح، انظر، مثلاً، مقالة كريستوفر كوكر Christopher Coker "بعد الحداثة ونهاية الحرب الباردة" في *مجلة الدراسات الدولية* (تموز/

يوليه 1992) أو كتاب ستيفن تولمن Stephen Toulmin *الكوزموبوليس: الأجندة المخفية للحداثة* (مطبعة جامعة شيكاغو، 1990).

7 - معضلة السجين هي الاسم المعطى لفئة من المشكلات في نظرية اللعبة. إن القاعدة الرياضية التي استنبطها بالأصل جوني فون نيومان Johnny Von Neumann في خمسينات وستينات القرن العشرين تفحصت الاستراتيجيات الواجب اعتمادها في حالات يوجد فيها مشاركون عديدون لهم أهداف متضاربة ومعلومات محدودة. وقد طورت نظرية اللعبة على نحو خاص شركة راند واستخدمت في تطوير استراتيجية نووية - يتعلق مثال نموذجي على معضلة السجين باثنين من السجناء محتجزين كل على حدة ويتم استجوابهما بشأن جريمة يشتبه أنهما ارتكباها معاً. لو ظل كلاهما صامتين سوف يطلق سراحهما. لو ظل أحدهما صامتاً ولكن يقدم الآخر بينة ضده، يتلقى الأول عقوبة قاسية بينما يكافأ الآخر. لو قدم كلاهما بينة أحدهما ضد الآخر، يعاقب كلاهما. (ثمة تشابه ما هنا مع حالة قوة نووية تنظر في إمكانية شن هجوم مفاجئ). لا توجد حلول لمثل هذه المسائل. وتنشأ المعضلة بسبب عدم كفاية المعلومات. لو تمكن السجينان من التخلص من

عزلتهما ومن تشكيل استراتيجية مشتركة، لأمكنهما معاً الحصول على أفضل نتيجة. هذا هو بالفعل ما نجح في فعله الطرفان في الحرب الباردة.

8 - رابطة بلدان جنوب شرق آسيا.

9 - منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية.

10 - السوق المشتركة في أمريكا الجنوبية.

11 - الاتحاد الإفريقي.

12 - معاهدة تقليص الأسلحة الاستراتيجية.

13 - الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية.

14 - علق بيري 6 (Perri 6) من ديموس على هذه الفقرة بالقول:" يتزامن نشوء مذهب الفردية تاريخياً مع نشوء المنظمات. يمكن الجدل بأن ثقافات مذهب الفردية لا يمكنها الاستمرار إلا في مجتمع منظم تنظيماً عالياً: مذهب الفردية لا يدوم ذاتياً ولا ينتصر على مبادئ أخرى من النظام الاجتماعي". أوافق على أن هذا تصحيح مفيد لموازنة مبالغتي المحتملة. إن الهياكل التنظيمية المعقدة اللازمة لاستمرارية مذهب الفردية تتوافق تماماً مع الصورة التي رسمتها لدولة ما بعد الحداثة.

15 - في الواقع، استخدم الرئيس بوش العبارة في سياق حرب الخليج الأولى.

16 - تشتمل يوغوسلافيا السابقة على عناصر ما قبل الحداثة، والحداثة وحتى ما بعد الحداثة. وكانت سابقاً ما قبل الحداثة (خيار الهيمنة)، وقد انحلت هذه وتحاول الآن التخلص من الفوضى لتصبح الدولة الوطنية الحديثة. يوجد في البوسنة الكثير من الحنين لما بعد الحداثة.

17 - خطاب أمام غرفة التجارة في شيكاغو أيلول/ سبتمبر 1998.

18 - هنري كيسنجر Henry Kissinger" هل كان نجاح حلف الناتو إيذانا بنهايته؟" (1999).

19 - هنري كسينجرHenry Kissinger وهو يتحدث أمام مؤتمر "بريطانيا في العالم" (29 آذار/ مارس 1995).

20 - تحوي المقالة السابقة في هذا الكتاب شرحاً مفصلاً عن تصنيف الدول إلى دول ما قبل الحداثة والحداثة وما بعد الحداثة. إن دول ما قبل الحداثة ليست دولة حقاً على الإطلاق: إنها منطقة فوضى حيث فقدت الحكومة احتكارها للعنف وحيث تحول الحرب الأهلية والنشاط الإجرامي الحياة إلى كابوس يومي كما هو الحال في

الصومال أو في عدد من الأماكن الأخرى في إفريقية. إن الدول الحديثة هي الأكثر شيوعاً: تحركها القومية وتكون أحياناً عدوانية وتصر على سيادتها واحتكاراتها للقانون والقوة، وكانت المقوم الأساسي للنظام العالمي لمئات من السنين أو أكثر، فضلاً عن كونها أشد العناصر دينامية وعنفاً. إن دولة ما بعد الحداثة مستعدة لإعادة تعريف سيادتها بوصفها حقوقاً قانونية ولقبول تدخل متبادل في الشؤون الداخلية. إن الاتحاد الأوربي هو المثال الرئيسي لمجتمع ما بعد الحداثة.

21 - روبرت مكنمارا (Robert McNamara)، *استعادة للأحداث: مأساة وعبر فيتنام*، (كتب التايمز، 1995).

22 - إن الدراسة التي أعدتها روث بندكت Ruth Benedict: الأقحوان والسيف: أنماط من الثقافة اليابانية (سيكر (و) واربورغ، Secker and Warburg، 1947) تظل كلاسيكية حتى يومنا هذا.

23 - روبرت مكنمارا Robert McNamara/*استعادة للأحداث*، المصدر ذاته.

24 - إن الأشهر هو كتاب فرانز فيشر (Franz Fischer) في *أهداف ألمانيا من وراء الحرب في الحرب العالمية الأولى* (لندن، 1967).

25 - يشير هيغل (Hegel) إلى كون الناس كثيراً ما يدركون ظاهرة ما في اللحظة التي تكون فيها على وشك الاختفاء.

26 - إن لفقدان الحكم الذاتي تأثيراً حقيقياً على الحياة اليومية. مثلاً، في ألمانيا المحتلة، قال بلاغ الحلفاء رقم (1) إن اللغات الرسمية في ألمانيا هي من الآن فصاعداً الإنكليزية والروسية والفرنسية.

27 - من محاضرة ألقاها جورج كينان (George Kennan) في سنة 1949 بعنوان "المجلس الدولي للطاقة الذرية". ومستشهد بها في كتاب من تأليف جون لويس غاديس (John Lewis Gaddis)، استراتيجيات الاحتواء: تقييم نقدي لسياسة الأمن القومي الأمريكية لما بعد الحرب (مطبعة جامعة أوكسفورد، 1982).

28 - يتضمن خطاب الوداع الذي ألقاه واشنطن (Washington) أمام الكونغرس مقطعاً شهيراً يقول فيه: "إن وضعنا المنفصل والبعيد يدعونا ويمكننا من إتباع نهج مختلف (عن نهج التحالفات). لماذا نقوم، من خلال جعل مصيرنا متشابكاً مع مصير أي جزء من أوربة، بإبعاد سلامنا وازدهارنا وننخرط في شراك أطماع أوربة أو منافساتها أو مصالحها أو مزاجها أو نزواتها؟ إن

سياستنا الحقيقية هي الابتعاد عن التحالفات الدائمة مع أي جزء من العالم الخارجي، أعني طالما أننا أحرار في فعل ذلك".

29 - أعيد سرد هذه الحادثة في كتاب ريتشارد ئي نيوستادت (Richard E. Neustadt) " تقرير إلى جون إف. كنيدي: أزمة سكاي بولت في منظور" (مطبعة جامعة كورنل 1999). إن نقطتين أخريين لهما صلة وثيقة بهذه المقالة هما موضع اهتمام. الأولى، استبعد مكملان (Macmillan) بصريح العبارة سحب تسهيلات قاعدة أمريكا في هولي لوك (Holy loch). وهو محق في ذلك: إن الصداقة لا تشتري لك أكثر من التهديدات. والثانية، يخلص نيو ستادت (Neustadt) إلى القول: إن الولايات المتحدة بذلت جهداً غير كاف في محاولة فهم أوثق أصدقائها. "لو كانت لندن هي موسكو، لبرز علماء متخصصون في شؤون الكرملين بقوة". ولكن لم يكن هناك علماء متخصصون بشؤون وايت هول. إن كتاب نيو ستادت، في مجمله، هو حجة بليغة للحاجة إلى بذل جهد جاد من أجل فهم الحلفاء بقدر فهم الدول العدائية.

30 - جورج بركوفتش (George Perkovich)، "قنبلة الهند النووية" (جامعة كاليفورنيا، 1999).

31 - استناداً إلى المذهب الوجودي للفلسفة فإن " الوجود يسبق الجوهر". في السياسة الخارجية، قد يقول المرء إن الهوية تسبق المصلحة.

32 - انظر أ. ج. تايلور (A. J. Taylor) الكفاح من أجل السيطرة في أوربة، (مطبعة كلارندون، 1954)، الفصل الثالث عشر.

33 - انظر جون آيكنبري (Jhon Ikenberry)، بعد النصر (مطبعة جامعة برنستون، 2001) الصفحات 188. 90.

34 - آيكنبري (Ikanberry)، بعد النصر، المرجع نفسه، ص 198.

35 - المصدر ذاته (من تقرير أعده لورد فرانكس (Lord Franks) ص 264.

36 - هذه الملاحظة من الكتاب الرائع من تأليف هنري كيسنجر (Henry Kissinger)، عالم متجدد: مترنيخ وكاسل سيرتش ومشكلات *السلام*، 1812 ـ 1822 (ويدنفلد ونيكولسون (Weindenfeld & Nicolson، 1957). وجه الغرابة هو أن كيسنجر يمضي في تأكيده أن الإنجاز الكبير الذي حققه مترنيخ (Metternich) كان إقناع دول أوربية أخرى بقبول نظامه الخاص بالقيم.

لعل نقطة كيسنجر هي: أن أهم شيء هو أن الشرعية تكبح القوة. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه مثالي جديد بقدر ما أنا عليه.

37 - فريدرتش نيتشه (Friedrich Neitzsche)، بشأن علم أنساب الأخلاق (مطبعة جامعة كمبردج، 1994).

38 - جورج إف. كينان (George F. Kennan)، الدبلوماسية *الأمريكية* (مطبعة جامعة شيكاغو، 1957) ص 96.

39 - إن الكتب والمقالات التي تتناول هذا الموضوع كثيرة ولا يمكن حصرها، ولكن يتميز كتاب نيل فيرجيسون "العظمة" من منشورات (بن جوين 2004) بأنه من كتب الروائع الحديثة.

40 - وكما جادلت سابقاً في هذا الكتاب، فإن هدف السياسة الأمريكية هو التحكم في السياسة الخارجية. ولكن الإمبريالية الحقيقية هي التحكم في السياسة المحلية.

41 - في حالة أفغانستان فقد أشار الأخضر الإبراهيمي نفسه - وله خبرة واسعة في محاربة الحركات الاستعمارية - أشار إلى افتراض عدم تورط الأمم المتحدة في الدور الإمبريالي.

42 - وقد تكون القواعد العسكرية في الخارج أحياناً ذات فائدة مصيرية . فقد واجهت بريطانيا مشقة شديدة في حرب جزر الفولكلاند بدون جزيرة أسنشون، التي لم يسمع بها أحد من قبل. هذا وقد وجدت الولايات المتحدة وحلفاؤها أن عدم وجود قواعد عسكرية قريبة من أفغانستان كان مشكلة رئيسة، حتى في حملة محددة كالحملة ضد أفغانستان.

43 - مجلة "ناشونال انتريست" شتاء 2001/2000.

44 - جاءت هذه العبارة من: الاستراتيجية الأمنية الأوربية التي وافق عليها المجلس الأوربي في ديسمبر 2003م. ومما لا شك فيه أن المصالح الأوربية والتهديدات لا تختلف عن أمريكا، والمختلف هو أسلوب كلٍّ منهما في التعامل؛ فالأسلوب الأوربي أقل فاعلية وأقل عدوانية من الأمريكي (كما يدعي منتقدو سياسة الرئيس بوش).

45 - تقول الاستراتيجية الأمنية الأوربية: "إن أفضل طريقة لحماية أمننا هو عالم تسوده الديمقراطية".

46 - نيل فيرجسون "العظمة" (بنجوين 2004) ص 80.

47 - إن العمل الشهير في هذا الموضوع هو مقال السيد/ فرانسيس فوكوياما بعنوان: "نهاية التاريخ".

48 - عادةً ما يفعل المحتلون أعمالاً لا يفعلونها داخل بلدانهم. كان القانون الثوري للإصلاح الزراعي واحداً من السياسات الأمريكية التي ربما ساعدت الديمقراطية في اليابان، الأمر الذي كان من الممكن أن يعدَّ شيوعية بعينها إذا قام أحدٌ باقتراحه في أمريكا. وعلى المنوال نفسه ورَّثت بريطانيا لألمانيا نمطاً للاتحاد التجاري أفضل من اتحاد تجارتها الداخلي.

49 - أتعجَّبُ أحياناً إن كانت التعددية الدينية توفر أرضية ناجحة نحو التطور الديمقراطي...